المخالفة اللغويّة في المعجمات المتقدّمة معجم مقاييس اللغة لابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) أنموذجًا

أ.م.د. عصام عدنان الياسريّ
جامعة القادسية / كلية التربية

الباحثة قبيلة عجم فاضل
مديرية تربية القادسية

edu-arb.post123@qu.edu.iq

ملخص:

اتصلَ العرب في جاهليتهم بالأمم المجاورة لها، فكان من الطبيعي أنْ تحتك لغتهم بلغة تلك الأمم فأصبحَ من الصعب أنْ تحافظ اللغة العربية على صورتها الأصل فقد دخلها التغيير والتبديل والتطور اللغويّ، بحكم قانون التأثير والتأثر، وبحكم الاختلاط والامتزاج والمجاورة، وقعَ فيها ذلك التغيير، وهذا التطور اللغويّ أدى إلى حصول مخالفات في نطق وكتابة بعض المفردات اللغويّة، فولدتْ كلمات جديدة وماتتْ كلمات، فقد نجد مفردة حصل تغيير في حرف (صوت) من حروفها (أصواتها)، مثل: (حَنَك الغراب)، أي :شدة سواده، وهذا المعنى متطور عن (الحَلك) بمعنى شدة السّواد، والذي حدث فيه قلب في الحروف، إذْ قُلبت اللام نوناً بحكم التطور اللغويّ، وغير ذلك مما روته كتب المشتغلين باللغة والمعاجم، ولقد أثر ذلك التطور اللغويّ في المفردات اللغويّة في معناها ومبناها إلى ظهور معيار خِلاف القياس، وقد أورد ابن فارس في كتابه معجم مقاييس هذا المعيار في التطبيقات التي بثها في كتابه المقاييس، فما المقصود بـ(خِلاف القياس) لغةً واصطلاحاً ؟ وهل نلمس له أثاراً في معاجم وكتب السابقين لابن فارس أو اقتصر هذا المعيار على ابن فارس وحده؟ هذه التساؤلات نجد إجاباتها في هذا المبحث الذي وسمناه بـ(المخالفة اللغويّة في المعجمات المتقدّمة معجم مقاييس اللغة لابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) أنموذجاً).

الكلمات المفاتيح :
الخِلاف، مخالفة القياس، خِلاف القياس، ابن فارس، معجم مقاييس اللغة.

Abstract:

During their ignorance, the Arabs came into contact with the neighboring nations, so it was natural for their language to come into contact with the language of those nations, so it became difficult for the Arabic language to preserve its original form, as change, alteration and linguistic development entered it, by virtue of the law of influence and influence, and by virtue of mixing, mixing and adjacency, that change took place in it, and this Linguistic development led to irregularities in the pronunciation and writing of some linguistic vocabulary, so new words were born and words died. About (Al-Halak) in the sense of the intensity of blackness, and in which an inversion occurred in the letters, as the lam turned into a noun by virtue of linguistic development, and other things that were narrated by the books of those who work in the language and

dictionaries, and that linguistic development affected the linguistic vocabulary in its meaning and structure to the emergence of a standard other than analogy, and it has Ibn Faris included in his book the dictionary of measurements of this criterion in the applications that he broadcast in his book of measurements, so what is meant by (other than measurement) linguistically and idiomatically? And do we see traces of him in the dictionaries and books of the predecessors of Ibn Faris, or was this criterion limited to Ibn Faris alone? We find answers to these questions in this topic, which we named (contrary to analogy according to Ibn Faris in his book "Dictionary of Measures of Language".

خِـــــلاف القيـــــاس:

اتصل العرب في جاهليتهم بالأمم المجاورة لها، واحتكت لغتهم العربية بلغات هذه الأمم جميعاً[١]، وهذا امر طبيعيّ؛ لذلك من الصعب ان تحافظ اللغة العربيّة على صورتها الأصل، فقد يدخلها التغيير والتبديل والتطور اللغويّ، فتولد كلمات وتموت أخر، فالأثر الذي يقع على اللغة نتيجة الامتزاج والاختلاط والمجاورة كبير، وقد تؤدي هذه الأمور دوراً مهماً في التطوّر اللغويّ، فيؤدّي ذلك إلى حصول مخالفات في نطق بعض المفردات اللغويّة، "فقد تكون هناك كلمتان كانتا في الأصل مختلفتي الصورة والمعنى، ثمّ قد تتطوّر في بعض أصوات إحداهما، فاتفقت لذلك مع الأخرى في أصواتها..."[٢]. ومثال ذلك ما روته المعاجم من أنّ (حَنَك الغراب) هو شدّة سواده، وهذا المعنى الثاني متطور عن (الحَلَك) بمعنى شدّة السواد[٣]، والذي حدث فيه قلب في الحروف؛ إذْ قُلبت اللام نوناً، كما حدث إبدال في مثل: إسماعيل وإسماعين، وإسرائيل وإسرائين، وغير ذلك[٤]، أثّر هذا التطوّر اللغويّ في مفردات اللغة بنائياً ومعنوياً إلى ظهور معيار (خِلاف القياس) عند أهل اللغة، والمشتغلين بالمعاجم؛ لذلك يتوجب علينا معرفة المقصود بالخلاف لغة واصطلاحاً، وهل نلمس له آثاراً في (مقاييس اللغة)؟

الخلاف في اللغة:

جاء في مقاييس اللغة في مادة (خَلف)، إذ ذكر فيها "الخاء واللام والفاء أصول ثلاثة: أحدها أن يجيء شيءٌ بعد شيءٍ يقوم مقامه، والثاني خِلاف قدّام، والثالث التغيير... وأمّا قولهم: اختلف النّاس في كذا والنّاس خَلْفَةٌ أي مختلفون، فمن الباب الأول؛ لأنّ كل منهم ينحّي قول صاحبه، ويقيم نفسه مقام الذي نحاه..."[٥].

وذكر الجوهريّ في (تاج اللغة وصحاح العربية) أنّ "الخلف الرديء من القول، يقال: سكتت ألفاً ونطق خلفاً، أي: سكت عن ألف كلمة ثمّ تكلّم بخطأ..."[٦]. فابن فارس في إيراده معنى الخلاف لغوياً نبّه أنّه يشير إلى اختلاف النّاس في أمرٍ، أي: المخالفة في الرّأي. فالجوهريّ جعل من الخِلاف الكلام الرّديء، إذ قال: "والخَلْفُ الرّديء من القول"[٧]. والرّأيان مختلفان، فالأول جعل المخالفة في الرّأي فقط، ولم ينعته بالرّديء أو الخطأ، كما فعل الثاني ، فقد نعته بالرّديء وبالخطأ، وهذا يدلل على أنّ اللغويّين مختلفون في المعنى اللغويّ للفظة (خِلاف).

أمّا صاحب (الكليات) فقال: "والخلاف بمعنى المخالفة أعمّ من الضدّ؛ لأنّ كل ضدّين مختلفان..."[٨]، وقد فرّق في كلامه بين المخالفة للقياس، وبين مصطلح الأضداد، فهو يرى أنّ كلّ ضدّين مختلفان وليس كل مختلفين ضدين ، فالأمانة ضدّ الخيانة، والأمر ضدّ النّهي، فهذه أضداد، ثمّ يكمل صاحب الكليات كلامه فيقول: "واختلف ضدّ اتفق... وسكت ألفاً ونطق خلفاً: أي رديئاً".[٩]

أمّا الخلاف والمخالفة فكلاهما مصدر للفعل (خالف)، ويعني كل منهما المضادة، وعدم الموافقة، وقد استُعمل لفظ (الخلاف) نحوياً، فإذا وقع خلافٌ في مسألة نحويّة بين مذهبين، أي وقع تضاد في الرّأي بينهما في مسألة معينة، وقد يُنفى هذا الخلاف بقولهم: ولا خلاف في هذه المسألة، أي إنّها مسألة متفق عليها بالإجماع..."[١٠]

وقد استعمل المعجميّون تعبيرات دالة على الخلاف، منها مخالف للقياس، ومخالفة القياس، وعلى غير قياس، ومختلف في قياسه، وغير ذلك، ممّا رأوا فيه مخالفاً لسنن اللغويين واستعمالاتهم، فهكذا تعبيرات تنصّ على مخالفة القياس.

فالقياس الصحيح وخلاف القياس تسميتان بحسبما أشار إليهما ابن فارس، ولعلّ ثمّة أسباباً إلى ما يُسمّى بخلاف القياس، وهي إمّا أسباب لفظية، وإمّا معنوية، أو هما معاً، ذلك أنّ نظرية أصول المعاني التي جاء بها ابن فارس اعتمدت على ردّ الفروع إلى الأصول، وإيجاد المعاني المشتركة بين جذر وآخر، أي: وجود رابطة بين الجذر الواحد والجذرين أو الثلاثة أو أكثر، وسبق أن أُشير إلى أنّ المؤلّف أصدر أحكاماً تقويميّة على ما قاسه .[١١*]

وقد قاس ابن فارس على الجذور ذات الأصل الواحد، والأصلين، والثلاثة فأكثر، وقد تحقق القياس بنسبة عالية في الجذور ذات الأصول الصحيحة، ونسبة أقل في الجذور ذات الأصول المعتلة، وقد أورد المؤلّف استعمالات كل جذر لغويّ مع بيان الدلالات المشتقة منه، واستعان بوسائل متعددة ؛ لتحقيق أصول المعاني في استعمالات تلك الجذور أولها القياس وثانيها الاشتقاق (الاشتقاق الأصغر) دون التعرّض لتقليبات الأصول.

لقد نظر ابن فارس إلى دلالة أصل للجذر اللغويّ الواحد، فوجد تعدداً في المعنى تبعاً لتعدد الأصول. وهذا التعدد المعنوي الدلاليّ عزاه إلى التطور الدلاليّ للمفردة اللغوية؛ وسببه الحاجة والاستعمال، وهذا سببٌ عام، أمّا الأسباب الخاصة، فتعود إلى تباين استعمالات كلّ أصل من تلك الأصول، فقد عدّ كل جذر دالاً على معانٍ مترابطة أو بينهما ذات استعمال دلاليّ واحد. أمّا ما جاء من دلالات مختلفة فجعلها أصولاً متباينة وحكم عليها بمخالفة القياس أو أدخلها في حكم خلاف القياس، فليست هناك رابطة بين تلك الأصول، وضربَ لذلك أمثلة كثيرة، منها على سبيل التمثيل الجذر (أزب)، إذ وجد له أصلين متباينين: "الأول دالٌ على القِصر والدقة ونحوهما، والثاني دال على النشاط والصخب في بغى" [١٢]، كذلك قال في الجذر (ثرب): "إنّ الثاء والراء والباء كلمتان متباينتا الأصل، أي مختلفتا الأصل لا فروع لهما، فالتثريب اللوم والأخذ على الذنب، فهذا أصلٌ واحدٌ، والآخر: الثرب وهو شحم قد غشي الكرش، والأسماك رقيق والجمع ثروب"[١٣]، وتصريحه بلفظة (لا فروع لهما) قرار قطعيّ؛ لأنّه فحص الجذر، ولم يجد معاني مشتركة بين الأصلين اللّذين وجدهما، وهذا يدل على دقته في تفحّص الجذور التي يعالجها في كتابه ، وتصريحه بلفظة (في بغي) دلالة على اتهامه لقائل ذلك الأصل الثاني لجذر (أزبَ)، ودهشته فيه، والسبب في ذلك أنّه وجد أنّ الأصلين في (أزبَ) لا يمتُّ أحدهما للآخر بصلةٍ، فالأول معنويٌّ والثاني حسّي، ولا علاقة بين المدلولين ولا يمكن أن يجمعهما أصلٌ واحدٌ يضمّهما؛ لذلك أعطى كل أصل دلالة \

خاصة به تنطلق من ما يجمعه من معانٍ لها، وعلى هذه الشاكلة جاء بكثير من الأصول المتباينة، التي نجدها مبثوثة بكثرة في (مقاييسه)، ومنها الجذر (جعرَ)، إذ ذكر ابن فارس أنّ "الجيم والعين والراء أصلان متباينان، فالأول ذو البطن يقال: رجلٌ مجْعارٌ، وجعرَ الكلبُ جعراً يجعرُ، والجاعرتان حيث يُكوى من الحمار مؤخره على كاذتيْ فُخذيه، وبنو الجعراء من بني العنبر لقبٌ لهم، وقال ابن دريد:[١٤]

أَلَا سائِلْ هوازن هَلْ أَتَاهَا بِمَا فَعَلَتْهُ بِي الجعراءُ وحْدِي

ففي البيت يصف ابن دريد ما فعلته قبيلة (بني الجعراء) به وهو وحده ولا يوجد مَن يناصره، والأصل الثاني: الجعار الحبل الذي يشدُّ به المستقي من البئر وسطه لئلّا يقع في البئر..."[١٥]. فلا رابطة بين مدلولي الجذر تربط الرجل صاحب البطن الكبيرة، أو صوت الكلب، بالأصل الثاني الحبل؛ لذلك حكم ابن فارس على هذا الجذر بأنّه خلاف القياس، وإنْ لم يصرّح بهذا إلّا أنّ نعته للأصلين بالتباين يوضّح ذلك الحكم، ومن ذلك مادة (خرصَ)، إذ ذكر "الخاء والرّاء أصول متباينة جدّاً، فالأول الخرص، وهو حزر الشيء... والخراص الكذّاب... وأصلٌ آخر، يقال للحلقة من الذهب خُرصٌ، وأصل آخر، وهو كلُّ ذي شعبة من الشيء ذي الشُّعب... وأصلٌ آخر: وهو الخَرصُ وصفة الجائع المقرور، يقال خَرِصَ خَرْصاً" .[١٦]

وقد يورد ابن فارس جذراً فيه أصلين متباينين مختلفين ، لكنّهما متضادّان، أي: إنّ أحدهما ضدّ الآخر، نحو الجذر (خفيَ)، قال فيه: "الخاء والفاء والياء أصلان متباينان متضادّان، فالأول السِّتْرُ، والثاني: الإظهار، فالأول خفِي الشيء يخفى، وأخفيته، وهو في خفية وخفاء، إذا سترته... والخوافي: سعفات يلين قلب النخلة، والخافي: الجنّ، والأصل الآخر: خفا البرقُ خفواً إذا لمِعَ، ويكون ذلك في أدنى ضعف... ويقال خفيت الشيء بغير ألفٍ إذا أظهرته، وخفا المطرُ الفأر من حجرتهنّ: أخرجهنّ..."[١٧]. فالمخالفة واضحة في دلالة الجذر (خفيَ)؛ لأنّ دلالة الأصل هي الخفاء والتستر، ودلالة الفرع هي الظهور والبروز، وهنا يحدث التناقض، وتكون المخالفة، ثمّ يستشهد ابن فارس ببيت لامرئ القيس، قال فيه:[١٨]

خفافُهنَّ من أنفاقهنَّ كأنّما خفافُهنّ وَدْقٌ من سحابٍ مركّبِ

يتضح من إيراد ابن فارس لهذا الجذر أنّه ما دام أصلا الجذر مختلفين ولا رابط دلاليّ بينهما، فالخلاف على القياس هو المعيار الذي أطلقه ابن فارس عليه، ومثله الجذر (يدع)، إذ ذكر فيه ابن فارس: "الياء والدال والعين كلمتان متباينتان، إحداهما: الأيدع: صبغ أحمر، ويقال منه يدّعتُ الشيء أيدّعُهُ تيديعاً، والأخرى يقولون: يَدَّعَ الحجُّ على نفسه: أوجبه..." .[١٩]

ويلحظ أنّ المدلولين للأصلين اللّذين أوردهما ابن فارس أنّهما يختلفان، فالأول حسّي، والثاني معنويّ، وليست هناك علاقة بين المدلولين، فانعدام العلاقة الدلاليّة بينهما كانت السبب في عدم القياس عليهما، وإطلاق حكم مخالفة القياس عليهما، وكأنّ ابن فارس يبحث عن الأُسر اللفظيّة (العائلة اللفظيّة) التي تنتمي إليها الأُول التي يعالجها، ولكنّه هنا لم يجد ما التمسه في هذا الجذر، فلم يعثر على أُسرٍ لفظيّة ممتدّة لهذا الجذر، بل بقيت الدلالة محصورة في معنى واحد، أي: أنّ الفروع المتفرعة من الأصول ممكن أن تنتظم وتؤلّف أسراً لفظية تحمل دلالات ترجعُ إلى الأصل، وهذا ما لم يجده ابن فارس في (يدع).

والمخالفة في المعجمات جاءت على أنواع، كأن تكون مخالفة للنّسب أو للجمع أو الإفراد أو التصغير، ووردت دلالته في نصوص المعجم، قال الخليل: "ويُقال على غير قياس: الدءاديّ"[٢٠]، ولم يذكر ابن فارس مادة (دأدأ)، ولم يشر إليها في تناوله باب الدال والألف وما يثلثهما، بل صرّح في بداية الباب بقوله: "وقد يقع فيه المهموز والألف المنقلبة"[٢١]. ثمّ بدأ الباب بمادة (دَأبَ)[٢٢]. وذكرها صاحب (تاج اللغة وصحاح العربيّة) بقوله: "دأدأ: الدّأْدأةُ: ضربٌ من العَدْو، ومرَّ فلان يتدَأْدَأُ أي يفتر... ويقال على غير قياس الدَّءادي، وتدَأْدَأ، ودَأْدَأتهُ حركته".[٢٣]

وقد تكون المخالفة بكلمة، فتكون مخالفة لقواعد الإفراد، ومثال ذلك ما نقله صاحب (التهذيب) من قول لابن السِّكّيت، قال: "قال ابن السِّكّيت: الزَّغب: اللئام القصار، واحدهم زغبوب على غير مقياس"[٢٤]. وقال الجوهريّ: "الحديث: الخبر يأتي على القليل والكثير، ويُجمعُ على أحاديث، على غير قياس، قال الفرّاء: نرى أنّ واحد الأحاديث إحدوثة، ثمّ جعلوه جمعاً للحديث..."[٢٥]. وهنا المخالفة حصلت في الجمع.

وقد يُهمز ما ليس بمهموز في كلام العرب، وبذلك يكونون قد خرجوا عن فصاحة الكلام، مِثل لفظة (الرَّوْف) من السكون وليس من قولهم: رؤف رحيم، ذلك من (الرّأفة) مهموز، إلّا أنّه في لغة مَن لم يهمز (رَوْف)، والرَّوف مصدر راف يروف روفاً لمن ترك الهمز[٢٦]. وقد نقل ابن دريد عن أبي زيد في كتابه (اللغات): "رأف الرّجل وراف"[٢٧]. وهنا أُبدلت الهمزة واواً في الأولى وسُهّلت في الثانية، وهذا الاختلاف عدّه ابن دريد من باب لغات العرب، وفي قول أبي زيد لغتان: الأولى التي أبدلت الهمزة واواً، والثانية هي (الرَوْف) بغير الهمزة، وهذه لغة بني أسد .[٢٨]

وجاء في (مقاييس اللغة) في مادة (بدَأ): "والبَدَوءُ مفاصل الأصابع، واحدها بَدْءُ، مثل بَدْع، وأظنّه ممّا هُمز وليس أصله الهمز، وإنّما سُمّيت بُدُوءاً لبروزها وظهورها، فهي من الباب الأول...".[٢٩]

لقد عاد ابن فارس بالمعنى إلى الأصل الأول الذي ذكره وهو ظهور الشيء، فتكون دلالتها كدلالة الجذر (بدوَ) الذي ورد في الباب نفسه.

وقد تكون المخالفة للقياس (مخالفة للنّسب)، بحسب ما أُشير سابقاً، فهذا ابن دريد يقول: "قحطان: اسم أي اليمن، وقد نسبوا إليه فقالوا قحطانيّ وأقحاطيّ على غير القياس"[٣٠]. وقد أورد ابن فارس الجذر (قحطَ) بقوله: "القاف والحاء والطاء أصلٌ صحيح يدلّ على احتباس الخير، ثمّ يُستعار، فالقَحْط: احتباس المطر، أقحط النّاس إذا وقعوا في القحط، وأقحط الرّجل، إذا خالط أهله ولم ينزل، وقحطان: أبو اليمن".[٣١]

وواضحٌ أنّ ابن فارس لم يتطرّق في النّسب إلى لفظة (قحطَ)، وذلك ربما يعود إلى اهتمامه بأصول المعاني وردّ الفروع إلى الأصول في إيراده للجذور اللغويّة.

وقد تكون المخالفة بين الجذور؛ لعدم وجود مناسبة بينهما، من ذلك ما ذكره ابن فارس في الجذر (قضمَ)، إذ قال فيه: "القاف والضاد والميم كلمتان متباينتان لا مناسبة بينهما، إحداهما القضم: قضمُ الدابّة شعيرها، يقال: قضمت تقضم، ويقولون: ما ذقتُ قضاماً، ويقال: القَضْم: الأكل بأطراف الأسنان، والقضم بالفم كلّه، والكلمة الأخرى القضم، يقال: إنّه الجلد الأبيض أو الصحيفة البيضاء...".[٣٢]

ومثله الجذر (لَحبَّ)[٣٣]، والجذر (لَحظَ)[٣٤]، والجذر (لَهقَ) .[٣٥]

وقد تكون المفردات اللغويّة قليلة الاستعمال في الكلام، فتكون مخالفة للقياس، ثمّ يشيع استعمالها حتى كأنّها أصبحت قياساً، وهذا موجود بكثرة في كلام العرب، جاء في كتاب (الجمهرة) : "ألقحت السّحاب الرّيح إلقاحاً إذا جمعته وألقته ومرّت ماءه، ونجد هنا ترك للقياس، فقالوا: رياحٌ لواقح ولم يقولوا ملاقح وهو الأصل"[٣٦]، والقياس أن يُقال (ملاقِح)؛ لأنّ الفعل رباعيّ ووزنه (مفاعِل).

وجاء في (مقاييس اللغة) في جذر (لقحَ): "اللام والقاف والحاء أصلٌ جديدٌ يدلُّ على إحبال ذكر لا شيء ثمّ يُقاس عليه ما يشبه من لقاح النّعم والشّجر... ورياحٌ لواقح، تُلقح السّحاب بالماء، وتلقح الشجر، والأصل في لواقح ملقحة لكنّها لا تُلقِح إلّا وهي في نفسها لواقح، الواحد لاقحة... والملاقح: الإناث في بطونها أولادها".[٣٧]

وجاء في (تهذيب اللغة) في (لقحَ): "قال الليث: اللقاحُ: اسم ماء الفحل، واللقاح: مصدر قولك لقحت الناقة تلقح لقاحاً إذا حملت، فإذا استبان حملها قبل استبان لقاحها فهي لاقح... وأصل اللقاح للإبل، ثمّ أُستعير في النّساء، فيقال: لقحت إذا حملت قال ذلك شمر وغيره من أهل العربية".[٣٨]

ويثبت ممّا سبق آنفاً أنّ اتفاق المعجميين على المعنى الدلاليّ للجذر (لقحَ) في أنّه أصل صحيح يدل على إحبال ذكر لأنثى هو الوارد والمستعمل، ثمّ يقاس عليه ما يشبهه من النّساء والرّياح وغيرهما، وأنّ الأصل أن يُقال رياح ملاقح لا أنْ يقال: لواقح؛ لأنّه الصحيح الذي سُمع عن العرب بكثرة، والاستعمال فيه وارد على لسان قبيلة (شُمر) وغيرهم من أهل العربية.

ومن الخِلاف ما أورده ابن فارس في الجذر (حلمَ)، قال فيه: "الحاء واللام والميم أصول ثلاثة؛ الأول ترك العجلة، والثاني تثقب الشيء، والثالث رؤية الشيء في المنام، وهي متباينة جدّاً، تدلّ على أنّ بعض اللغة ليس قياساً، وإن كان أكثره قياساً، فالأول: الحِلم خلاف الطَّيش...، والأصل الثاني: قولهم حَلِم الأديمُ إذا تثقّب وفسد؛ وذلك أن يقع فيه دواب تفسده...، والثالث: قد حلم في نومه حُلْماً وحُلُماً، والحَلَم: صغار القردان: والحَلَمة: دويبة...".[٣٩]

وقد يقع الخلاف في الجمع، ومثاله الجذر (حَمرَ) الذي قال فيه ابن فارس: "الحاء والميم والراء أصلٌ واحد عندي، وهو من الذي يُعرف بالحُمْرة، وقد يجوز أن يُجعل أصلين: أحدهما هذا، والآخر جنسٌ من الدواب، فالأول الحُمْرة من الألوان، وهي معروفة... وتقول: رجلٌ أحمر وحامر، فإنْ أردتَ اللون قلتَ أحمر، وحجّة الأحامرة قول الأعشى:[٤٠]

إنَّ الأحامرة الثلاثة أهلكت مالي وكنتُ بهنَّ قِدما مولعا

ذهب بالأحامرة مذهب الأسماء، ولم يذهب بها مذهب الصفات، ولو ذهب بها مذهب الصفات لقال: حُمْرٌ..." .[٤١]

فالخِلاف في القياس إمّا ان يكون باللفظ، فيبقى المعنى محافظاً عليه، وإمّا معنويّ فتغيّر دلالة اللفظة، وهذا واردٌ في كلام العرب، وقد تختلف الدلالة بين أصول المواد التي يوردها ابن فارس مع أنّ اللفظين قد يشتركان بلحاظ الاشتقاق، ومثاله مادة (مَشَى)، فقد قال فيها: "إنّ الميم والشين والحرف المعتل أصلان صحيحان أحدهما يدل على حركة الإنسان وغيره، والآخر النّماء والزيادة" .[٤٢]

ومن ذلك نرى أنّ اللفظين قد اشتركا عن طريق الاشتقاق، على الرّغم من اختلاف الدلالة بينهما.

ويبدو أنّ المعيار الذي يحدّد الخلاف في القياس عند ابن فارس من عدمه هو استعمالات الجذر المعجميّ، فما يستعمل منه في كلام العرب يؤخذ به ويقاس عليه، وما لم يستعمل من اللغة ويدخله التأويل واستحضار علاقات دلالية تجمعه بغيره من الاستعمالات، فما وجد من ألفاظٍ هي استعمالات أُخذت من أفواه الناطقين باللغة العربية من دون تمييز بين أَل وفرع، وبحسب هذا تكون استعمالات اللغة بين الجهل في أصولها أو الاضطراب في تحديدها".[٤٣]

وعلى هذا قد يكون الجهل في أصول مواد اللغة أو الاضطراب في تحديد تلك الأصول سبباً من أسباب الخلاف في القياس، ولدراسة ذلك يجب العودة إلى المعنى الحقيقي للجذور مع الوقوف على الاستعمالات المختلفة لها؛ وذلك للوقوف على أصل الخلاف وذكر الآراء الصحيحة بشأنه؛ للتوصل إلى الأصل الدلاليّ المُعجميّ لمواد اللغة، وهذا ما فعله ابن فارس، وقد علّلَ ذلك قائلاً: "كانت العرب في جاهليتها على إرثٍ من إرثِ آبائهم في لغاتهم وآدابهم ونسائهم وقرابينهم، فلمّا جاء الله ـ جل ثناؤه ـ بالإسلام حالت أحوال، ونُسخت ديانات وأُبطلت أمور، ونُقلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع أخر بزيادات زيدت وشرائع شُرعت، وشرائط شُرّطت، فعفى الآخر الأوّل، وشُغل القوم بعد المغاورات والتجارات وتطلّب الأرباح والكدح للمعاش في رحلة الشتاء والصيف...".[٤٤]

وضربَ ابن فارس أمثلةً كثيرة لمفردات أصابها التطور اللغويّ بعد مجيء الإسلام، نحو ذكر المؤمن والمسلم والكافر والمنافق والصلاة والحج والزكاة وغير ذلك، فمما قاله في لفظة المنافق : "فأمّا المنافق فاسم جاء به الإسلام لقومٍ أبطنوا غير ما أظهروه، وكان الأصل من نافقاء اليربوع..." .[٤٥]

جاء في مقاييس اللغة في الجذر (زكّى): "الزاي والكاف والحرف المعتل أصل يدلّ على نماء وزيادة، ويقال: الطهارة زكاة المال، قال بعضهم: سمّيت بذلك؛ لأنّها ممّا يُرجى به زكاء المال، وهو زيادته ونماؤه، وقال بعضهم: سمّيت زكاة؛ لأنّها طهارة".[٤٦]

فالأصل الدلاليّ المُعجميّ للزكاة هو النّماء والطهارة، وكلّ ما يخرج من معانٍ أخر تدخل تحت عباءة هذين المعنيين، وتعود إليهما، وعالج ابن فارس في (مقاييسه) أصولاً كثيرة غير ما ذكرت، كالصلاة[٤٧]، والصيام[٤٨]، والحج[٤٩]، والمسلم[٥٠]، والكافر[٥١]، وغير ذلك.

والذي نلحظه أنّ ابن فارس قد يزيد في دلالة اللفظ، ويتسع المعنى للجذر عنده لعلاقة تربط استعمالات الجذر بالأصل الدلاليّ الذي ينتمي إليه، وللقدماء من علماء اللغة الذين سبقوا ابن فارس أقوال في هذه الألفاظ، نذكر منها قولاً لابن دريد في مادة (حجَّ)، إذ قال: "حجَّ يحجُّ حجّاً: وأصل الحجّ القصد... والحجّ: مصدر حجّ البيت يَحَجُ حجّاً، والحِجّ بكسر الحاء الحُجّاج لغة نجدية... والحِجّة: السَّنةُ والحَجَّة: خرزة أو لؤلؤ تعلّق في الأُذن".[٥٢]

فالأصل الدلاليّ المُعجميّ لهذا الجذر عند ابن دريد هو القصد، أمّا ابن فارس، فقد ذكر أنّ "الحاء والجيم أصول أربعة، فالأول القصد، وكل قصد حجّ... ثمّ اختصّ بهذا الاسم القصدُ إلى البيت الحرام للنسك... والأصل الآخر: الحِجّة وهي السَّنة؛ لأنّ الحجّ في السَّنة لا يكون إلّا مرة واحدة، فكأنّ العام سُمّي بما فيه من الحَجّ حجّة... والأصل الثالث: الحِجّاج، وهو العظم المستدير حول العين... والأصل الرابع: الحججة: النُّكوص، يقال: حملوا علينا ثمّ حججوا والمحجحج: العاجز...".[٥٣]

فابن فارس يعتمد عبارات ابن دريد نفسها، إلّا أنّه توسّع في دلالة الحَجّ، وأضاف إليها دلالات جُدد. وللدكتور رمضان عبد التواب رأيٌ لطيف في هذه الإضافات الدلاليّة، إذ قال: إنّ حركة التغيرات المعنويّة التي ذكرها ابن فارس لم تخرج عن المعنى الحقيقي للحج، فكلا العالمين اعتمدا على الاستعمال لإبراز الدلالة المعجميّة للحجّ، ونجد الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ) ذكر هذه اللفظة؛ إذ عدّ لفظة (الحجّ) ودلالتها حقيقية غير مجازية انطلاقاً من الاستعمال الأصلي لها، فالحجّ هو القصد، وفي الإسلام حُددت بالقصد إلى بيت الله الحرام .[٥٤]

لقد تعامل ابن فارس مع الأصول الدلالية بطريقته الخاصة، فإذا وجد أصلين متباينين أو متباعدين حاول بلطف التأويل خلق رابطة دلاليّة مشتركة بينهما، فإذا عجز عن ذلك حكم عليهما بأنّهما ليس لهما قياس أو ردّهما إلى الشذوذ .[٥٥]

ففي مادة (أصلَ) ذكر ابن فارس أنّ "الهمزة والصاد واللام ثلاثة أُول متباعدة بعضها عن بعض أحدها أساس الشيء، والثاني الحيّة، والثالث ما كان من النهار بعد العشي..."[٥٦]. فنلحظ أنّه ليس هناك رابط أو جامع دلاليّ بين هذه الأصول الثلاثة ، ولا يمكن الجمع بينها؛ لأنّ كلّ أصل يختلف عن الآخر.

وفي مادة (أهبَ) ذكر ابن فارس أنّ "الهمزة والهاء والباء كلمتان متباينتا الأصل، فالأولى الإهاب، قال ابن دريد: الإهاب الجلد قبل أن يُدبغ،... والكلمة الثانية التأهب: قال الخليل: تأهبوا للسير"[٥٧]، والأصلان متباينان ولا رابط دلاليّ معجميّ بينهما.

إنَّ ابن فارس لم يستطع أن يقرّب بين الدلالات لهذا الجذر؛ لأنّها متباعدة جدّاً وليس هناك رابط دلاليّ مشترك يجمعهما، والاختلاف واضح بين الدلالات، ومثله الجذر (جحشَ)، إذ اكتفى ابن فارس بالإشارة إلى أنّها خالفت القياس في الدلالة المعنوية فقط، ولم يذكر أية تفاصيل أخرى لها، جاء في (المقاييس) أنّ "جحش: الجيم والحاء والشين متباعدة جدّاً، فالجَحْشُ معروف، والعرب تقول: هو جحيش وحده، في الذم، كما يقولون: نسيج وحده، في المدح، فهذا أصل"[٥٨]. ثمّ يذكر أصولاً أخرى، فيقول: "وكلمة أخرى، يقولون: جحش إذا تقشّر جلده...، وكلمة أخرى جاحشتُ عنه إذا دافعتُ عنه، ويقال: نزل فلان جحيشاً... وذلك إذا نزل ناحية من النّاس... وأمّا الجحوش، وهو الصبي قبل أن يشتدّ، فهذا من باب الجحش، وإنّما زيد في بنائه لئلّا يسمّى بالجحش، وإلّا فالمعنى واحدٌ...".[٥٩]

نلحظ أنّ ابن فارس يصرّح بأنّه زيد في (جحشَ)، فقيل: الجحوش لِئلّا يطلق عليه الجَحش، وإلّا فالمعنى واحدٌ.

أمّا صاحب (أساس البلاغة) فقال: "ومن المجاز هو جحيش وحده... وجاحش عن خيط رقبته إذا دافع عن نفسه... ومن المجاز: هو جحيش وحده... ويشتقّ منه للصبي..."[٦٠]، فنجد أنّ الزمخشري ذكر المعنى المجازي لا الحقيقي للجذر (جحش).

ويذكر صاحب التهذيب المخالف للقياس بقوله: "قال الليث: يُقال كسِرى وكَسَرى، ويقولون في الجمع: أكاسرة وكساسرة، وكلاهما مخالفٌ للقياس"[٦١]. وهذا من باب الخلاف في الجمع، وقد أُشير إليه سابقاً.

وقد أورد ابن فارس شيئاً من ذلك، قال: "حكى ناسٌ: أسدف الفجرُ: أضاء، في لغة هوازن، دون العرب، وهذا ليس بشيءٍ وهو مخالف للقياس"[٦٢]. وقد تكون المخالفة ليس لها أصلٌ في اللغة، من ذلك مادة (كتعَ) التي ذكرها ابن فارس، فقال: "الكاف والتاء والعين كلماتٌ غير موضوعة على قياس وليست من الكلام الأصيل"[٦٣]. فلم يُسمع في كلام العرب مَن استعمل هذا الجذر، وإن سُمعت فهي لا تعد من الكلام الأصيل.

ويتضح من ذلك أنّ ابن فارس يبحث عن الكلام الأصل في لغة العرب، و(كتع) هذه لم توضع على قياس؛ لذا لا تعد من الكلام الأصيل الذي تنطقه العرب.

إنّ الاختلاف في التأويل واردٌ في مقاييس اللغة، ففي مادة (كرض) قال ابن فارس: "الكاف والرّاء والضاد كلمة واحدة صحيحة مختلفٌ في تأويلها، وهي الكِرَاض، قال قومٌ: هو ماءُ الفحل تلقيه الناقة بعدما قبلته، يقال: كرضتِ النّاقة ماء الفحل تكرضه، ويقولون: الكِراض: منيّ الرّجل... وقال ابن دريد:

الكِراض: حَلَق الرَّحِم، قال الأصمعيّ: لا واحد لها، وقال غيره: واحدها كرْض، بالفتح، كما ضبط في مجمل اللغة[٦٤]، وفيها لغة أخرى هي كِرْض[٦٥]، كما وردت في جمهرة اللغة .[٦٧]([٦٦]"

وقد حاول ابن فارس التقريب بين الأصول المتباينة جدّاً قدر جهده في الجذر (كرضَ)، وفي غيره من الجذور التي عالجها. وممّا ذكره ابن فارس في المخالفة المعنوية مادة (كرفَ)، إذْ ذكر "الكاف والراء والفاء كلمتان متباينتان جدّاً، فالأولى الكرْف، وهو تشمّم الحمار البولَ ورفعه رأسه، والثانية الكِرفئ: السّحاب المرتفع الذي يُرى بعضه فوق بعض"[٦٨]. وشتّانَ ما بين الدلالتين، فالخلاف المعنويّ واضحٌ للعيان بين الأصلين.

ويتضح من الشواهد السابقة التي ذُكرت في البحث أنّ مخالفة القياس تعني الخروج عن القوانين التي وضعها العرب واستنبطوها من استقرائهم للغة، ويترتب على تلك المخالفة إخلالٌ بفصاحتهم مع قلّة الاستعمال للمفردات اللغوية التي ترد في كلامهم.

وممّا سبق ذكره عن معيار (خِلاف القياس) الذي استعمله ابن فارس في نظريته (نظرية أصول المعاني) وردّه الفروع إلى الأصول نجد تفرّده وتفوّقه على مَن سبقه في هذا المعيار المُعجميّ.

وقد تكلّم ابن فارس في كتابه (الصاحبيّ) كثيراً في (باب القول في اختلاف لغات العرب) عن المخالفة، فهو يقول: ومن لغات العرب من وجوه :[٦٩]

١. الاختلاف في الحركات، كما في (نَستعين ونِستعين) بفتح النّون وكسرها. فالفتح لغة قريش، وأسد وغيرهم.
٢. الاختلاف في الحركة والسكون، كما في (معَكم ومعْكم).
٣. الاختلاف في إبدال الحروف، كما في (أولئك، وألالك).
٤. الاختلاف في التقديم والتأخير، نحو (صاعقة وصاقعة).
٥. الاختلاف في الهمز والتليين، نحو (مستهزئون، ومستهزون).
٦. الاختلاف في التذكير والتأنيث، فمن العرب من يقول: (هذِهِ البقر)، ومنهم من يقول: (هذا البقر).
٧. الاختلاف في الإدغام، نحو (مهتدون ومهدّون).
٨. الاختلاف في صورة الجمع، نحو (أسرى وأسارى).

ويستمر في ذكر الاختلاف في الإعراب، وفي أبنية الصّرف، وغير ذلك ممّا بثّه في كتابه (الصاحبيّ).

الخاتمة:

لقد عرفنا سابقاً إن اللغة العربية، لغة أصيلة، وقد اتصل العرب في قرونهم الأولى بالأمم المجاورة، ومن الطبيعي أن يحدث اختلاط وامتزاج العرب بلغات وثقافات تلك الأمم، فأصبح من الصعب أن تحافظ اللغة العربية على صورتها الأصل فقد دخلها التغيير والتبديل والتطور اللغويّ، وكان هناك من تصدّى لذلك التغيير والتبديل فوضع قوانينا أو معاييراً أو احكاماً تقويمية للحفاظ على تلك اللغة من الضياع والتغيير والتبديل وكان من ابرزهم الخليل بن أحمد الفراهيديّ ومن تبعه كابن دريد وابن جني وأبي الحسين احمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ للهجرة) الذي استعمل معاييراً منها معيار خلاف القياس في كتابه (معجم مقاييس اللغة)، والخِلاف عنده يحمل ثلاثة دلالات : الأولى أن يجئ شيء بعد شيء يقوم مقامه، والثانية : خِلاف قدّام، والثالث : التغير، وابن فارس في هذه الدّلالات ينبه إلى اختلاف الناس في

أمر، أي : المُخالفة في الرأي، وهو في وضعه للمعنى اللغويّ للخلاف يختلف عمّا وضعه منْ سبقوه، أما مُخالفة القياس في الاصطلاح فتعني: الخروج عن القوانين التي وضعها العرب واستنبطوها من استقرائهم للغة، ويترتب على تلك المخالفة اخلالٌ بفصاحتهم مع قلة الاستعمال للمفردات اللغويّة التي ترد في كلامهم، وقد أوضح ابن فارس استعماله لهذا المعيار من خلال التطبيقات التي نجدها مبثوثة في كتابه معجم والتي انبأت عن رؤية واضحة لكيفية استعماله جذور ومفردات اللغة التي عالجها، والمخالفة في المُعجمات المُتقدمة قد تكون في النسب أو للجمع أو الأفراد أو التصغير كقول بعض العرب : هذه البقر، والقياس هذا البقر ... وغير ذلك مما روته معاجم وكتب السابقين، أما ابن فارس في كتابه المقاييس فقد حدد الخِلاف بحسب استعمالات الجذور فما يُستعمل منه في كلام العرب يُؤخذ به ويقاس عليه وما لم يستعمل من اللغة يدخله التأويل و التعليل ويُستحضر له علاقات دلالية تجمعه بغيره للوصول إلى دلالة الأصل المعجميّ الواحد والتطبيقات كثيرة لمعيار خلاف القياس نجدها مبثوثة بكثرة في كتابه المقاييس ، وقد ضرب ابن فارس أمثلة للمفردات التي أصابها التطور اللغويّ بعد مجيئ الإسلام نحو ذكر : المؤمن والمسلم والكافر والمنافق والصلاة والحجّ والزكاة وغير ذلك .

هوامش البحث:

[١] فصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب: ٣٥٨.

[٢] المصدر نفسه: ٣٣٣.

[٣] المنجد لكراع النمل: ٤٠.

[٤] فصول في فقه العربية: ٣٣٣.

[٥] مقاييس اللغة: ٢/ ٢١٠ ـ ٢١٣، مادة (خلف).

[٦] تاج اللغة وصحاح العربية: ٣٣٨ ـ ٣٤٠، مادة (خلف).

[٧]" المصدر نفسه: ٣٣٨.

[٨] الكليات: ٤٢٦.

[٩] المصدر نفسه: ٤٢٨.

[١٠] معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ٧٧.

[١١]* إنّ القياس الصحيح اتخذ تسميات عدّة عند ابن فارس، فمرة قال: وقياسه صحيح، ومرة: القياس واحد أو وهو القياس، وهذا هو الأقيس، وقياس الباب، والصواب فيما قسناه، وهو الصواب...إلخ من التعبيرات التي أطلقها على هذا المعيار، تراجع الصفحة ١٣ من الرسالة

[١٢] مقاييس اللغة: ١/ ١٠٠، مادة (أزب).

[١٣] المصدر نفسه: ١/ ٣٧٥، مادة (ثرب).

[١٤] ديوان ابن دريد: ٥٧٥.

[١٥] مقاييس اللغة: ١/ ٤٦٣، مادة (جعر).

[١٦] المقاييس: ٢/ ١٦٩، مادة (خرص).

[١٧] المصدر نفسه: ٢/ ٢٠٢، مادة (خفي).

[١٨] والبيت في ديوان امرئ القيس: ٧٧.

[١٩] مقاييس اللغة: ٦/ ١٥٥، مادة (يدع).

[٢٠] العين: ٨/ ١٠١، مادة (دأدأ).

[٢١] مقاييس اللغة: ٢/ ٣٢١.

[٢٢] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[٢٣] تاج اللغة وصحاح العربية: ٢/ ٣، مادة (دأد).

[٢٤] تهذيب اللغة: ٢/ ٨٩، مادة (زغب).

[٢٥] تاج اللغة وصحاح العربية: ٢٣٠، مادة (حدث).

[٢٦] ينظر: جمهرة اللغة: ٢/ ٤٠٢ ـ ٤٠٣.

[٢٧] المصدر نفسه : ٣/ ٤٧٢.

[٢٨] ينظر: اللغات في كتاب الجمهرة، أحمد بن سالم بالخير: ٢٧٠.

[٢٩] مقاييس اللغة: ١/ ٢١٣ ، مادة (بدأ).

[٣٠] الجمهرة : ١/ ٤٩.

[٣١] مقاييس اللغة: ٥/ ٦٠، مادة(قحط) .

[٣٢] المصدر نفسه: ٥/ ٩٩، مادة (قضم).

[٣٣] مقاييس اللغة: ٥/ ٢٣٦ .

[٣٤]ينظر المصدر نفسه: ٥/ ٢٣٧.

[٣٥] المصدر نفسه: ٥/ ٢١٧.

[٣٦] جمهرة اللغة: ١/ ٥٥٩، مادة (لقح).

[٣٧] مقاييس اللغة: ٥/ ٢٦١ ـ ٢٦٢ ، مادة (لقح).

[٣٨] تهذيب اللغة: ٥١ ـ ٥٢ ، مادة (لقح).

[٣٩] مقاييس اللغة: ٢/ ٩٣، مادة (حلم).

[٤٠] ديوان الأعشى : ٢٤٧.

[٤١] مقاييس اللغة : ٢/ ١٠١، مادة حمر.

[٤٢] مقاييس اللغة: ٥/ ٣٢٦، مادة (مشى)، وينظر: اللغات في كتاب الجمهرة، أطروحة دكتوراه، د. أحمد بن سالم بالخير: ٤٧٥.

[٤٣] أثر الأصول الدلاليّة المعجمية في استعمالات ألفاظ اللغة العربية، أطروحة للباحث علاء عمّار جواد، جامعة القادسية: ١٦٥.

[٤٤] الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: ٧٧.

[٤٥] المصدر نفسه: ٧٩.

[٤٦] مقاييس اللغة: ٣/ ١٧ ـ ١٨، مادة (زكّى).

[٤٧] المقاييس: ٣/ ٣٠٠، مادة (صلى).

[٤٨] المصدر نفسه: ٣/ ٣٢٣، مادة (صوم).
[٤٩] المصدر نفسه: ٢/ ٢٩ ـ ٣١، مادة (حج).
[٥٠] المصدر نفسه: ٣/ ٩٠ ـ ٩١، مادة (سلم).
[٥١] المصدر نفسه: ٥/ ١٩١ ـ ١٩٢، مادة (كفر).
[٥٢] جمهرة اللغة: ١/ ٤٩، مادة (حجّ).
[٥٣] مقاييس اللغة: ٢/ ٢٩ ـ ٣١، مادة (حجّ).
[٥٤] أساس البلاغة: ١٥٥، مادة (حج).
[٥٥] ينظر : الأصول الدلالية المعجمية في استعمال ألفاظ اللغة العربية : ٥١
[٥٦] مقاييس اللغة: ١/ ١٠٩، مادة (أصل).
[٥٧] المقاييس : ١/ ١٤٩، مادة(أهبّ)
[٥٨] المصدر نفسه: ١/ ٤٢٧، مادة (جحش).
[٥٩] المقاييس: ١/ ٤٢٧ .
[٦٠] أساس البلاغة: ١٠٩ ، مادة (جحش).
[٦١] تهذيب اللغة: ١٠ / ٣١.
[٦٢] مقاييس اللغة: ٣/ ١٤٩، مادة (سدف).
[٦٣] المصدر نفسه: ٥/ ١٧٥، مادة (كتع).
[٦٤] مجمل اللغة: ٧٨٢، مادة (كرض).
[٦٥] جمهرة اللغة: ٢/ ٣٦٦ .
[٦٦] مقاييس اللغة: ٥/ ١٧٠ ـ ١٧١، مادة (كرض).
[٦٧] المصدر نفسه: ٥/ ١٧٠، مادة (كرض).
[٦٨] مقاييس اللغة : ٥/ ١٧١، مادة (كرف).
[٦٩]) الصاحبي: ٥٠ ـ ٥٤.

مصادر البحث:

- أثر الأصول الدّلاليّة المُعجميّة في استعمال ألفاظ اللغة العربيّة، أطروحة دكتوراه للأستاذ د. علاء عمّار جواد، جامعة الكوفة/ كلية الآداب، ٢٠١٥م.
- أساس البلاغة، جار الله أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تح: د. محمود فهمي حجازي، دار صادر، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهريّ، تح: محمد عوض مرعب، ط١، دار إحياء التراث القديم، بيروت ـ لبنان، ٢٠٠١.

- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزديّ، تح: رمزي مُنير بعلبكي، ط١، دار الملايين، بيروت، ١٩٨٧.
- ديوان ابن دريد الأزديّ، دراسة وتحقيق: عمر بن سالم، مؤسسة سلطان بن علي الحويس، الإمارات، ٢٠١٢.
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس،، شرح وتعليق: د. محمد حسين، مكتبة الآداب.
- ديوان امرئ القيس، شرحه: عبد الرّحمن المصطاوي، دار المعرفة.
- الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا الرّازي اللغويّ (ت٣٩٥هـ)، تح: عمر فاروق الطبّاع، ط١، مكتبة المعارف، بيروت ـ لبنان، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- الصّحاح (تاج اللغة وصحاح العربيّة)، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ (ت٣٩٨هـ)، تح: د. محمد تامر، وأنس محمد الشامي، وزكريا جابر أحمد، ط١، دار الحديث، القاهرة، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائيّ، دار الرّشيد، العراق، ١٩٨٢م.
- فصول في فقه اللغة، د. رمضان عبد التّواب، ط٦، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق الفردية، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسينيّ الكفويّ (ت١٠٩٤هـ)، تح: عدنان درويش، ومحمد المصريّ، ط٢، مؤسسة الرّسالة، بيروت ـ لبنان، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- اللُغات في كتاب الجمهرة، د. أحمد بن عبد الرّحمن بن سالم بالخير، ط١، دار الفرقد للطباعة والنشر، دمشق، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.
- مجمل اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغويّ (ت٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرّسالة، العراق، ١٩٨٢.
- معجم المصطلحات النّحوية والصرفية، د. محمد سمير نجيب الليدي، ط١، مؤسسة الرّسالة، دار الفرقان، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، قم ـ إيران، ١٣٨٩هـ.
- المنجد في اللغة، أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي المشهور بكراع النّمل (ت٣١٠هـ)، تح: د. أحمد مختار عمر، ود. ضاحي عبد الباقي، ط٢، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨.